

احتجاجات فرنسا ديسمبر ٢٠١٨ م

تعليق المفكر الاقتصادي د. شريف دلاور على احتجاجات فرنسا ديسمبر ٢٠١٨ م
والتنبؤ بها في كتاباته السابقة

توثيق: أحمد قمر

"الشعوب لم تعد تتحمل العيش تحت وطأة

الاقتصاد النيوليبرالي، وتأثيره على حياتهم المعيشية!"

تعليق د. شريف دلاور

١ ديسمبر ٢٠١٨ م

"أزمة اليورو والاقتصاد المضاد للشعوب" *

*كتب المفكر الاقتصادي وأستاذنا العظيم د. شريف دلاور في ١٦ أكتوبر ٢٠١٢م أصل هذا المقال بجريدة الأهرام، ثم أضاف عليه ونشر ضمن كتابه الرائع "حتى لا يُسرق المستقبل: ثلاثية التنمية، والعدالة، والاقتصاد"^١

"الواضح؛ أن أوروبا عند منعطف خطير وهي في حاجة إلى تغيير جذري

يخرجها من البلادة الفكرية للنيوليبرالية وإلى مسار اقتصادي آخر

يحقق التوازن بين مصالح رأس المال والقوى العاملة."

العاصفة التي عصفت بالعملة الموحدة لأوروبا هي امتداد للأزمة المالية الكبرى التي تفجرت في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة للعلاقات المتشابكة بين الأسواق المالية الأمريكية وبين البنوك الأوروبية. التي تهاقتت على شراء الأوراق المالية لمشتقات الرهن العقاري الأمريكي بهدف تحقيق أرباح سريعة وكبيرة.

أزمة اليورو بل الأزمة المالية الكبرى التي أدت إلى ركود اقتصادي عالمي هي ظواهر ممتدة لنظام اقتصادي حديث نسبياً هيمنت عليه المصالح المالية الكبرى، فالهيمنة المالية على الاقتصاد Financialisation تتضح من خلال استحواذ أرباح المؤسسات المالية على النسبة الأكبر من الأرباح في الاقتصاد ككل، مهمشة بذلك الأرباح المحققة من عمليات الإنتاج، ولا يمكن بالتالي فهم أسباب إنشاء اليورو كعملة موحدة دون الأخذ في الاعتبار المصالح المالية المتزايدة في العالم وأوروبا، فلقد رأت الرأسمالية الألمانية بصفة خاصة أن اليورو -كبدل قوي لعملتها المارك- هو

^١ - كتاب "حتى لا يُسرق المستقبل: ثلاثية التنمية، والعدالة، والاقتصاد" تأليف د. شريف دلاور، الناشر دار الطناني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٤.

الأداة الفعّالة للتعامل في أسواق الأموال العالمية التي بدأت تغطي في ذلك الوقت علي معاملات الاقتصاد الدولي.

منذ إنشاء اليورو تزايدت ظاهرة الهيمنة المالية على الاقتصاد الأوروبي سواء في دول المركز - ألمانيا وفرنسا -، أو في دول المحيط -البرتغال، وإيطاليا، واليونان وإسبانيا- ، فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة أصول المؤسسات المالية إلى الناتج القومي الإجمالي - خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٨ - في اليونان من ١٠٧% إلى ١٩٠% وفي أيرلندا من ٢٦٢% إلى ٧٦٠%، بينما ارتفعت ذات النسبة - خلال عشر سنوات- في كل من إيطاليا وإسبانيا من ١٥٦% إلى ٢١٧% ومن ١٧٠% إلى ٣٠٩% على الترتيب، وهكذا عندما ضربت الأزمة المالية الاقتصاد الدولي في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وجدت العديد من المؤسسات المالية والبنوك الأوروبية أصولها - التي شكلت عصب الناتج الإجمالي- قد تددت قيمتها بشكل خطير عما هو مقيّم في الأصل.

إضافة لذلك أنشئت هذه العملة المشتركة لأكثر من ٣٠٠ مليون نسمة تعيش في ١٧ دولة، دون وجود دولة ذات سيادة تقف وراءها، ونتيجة غياب دولة مركزية فإن منطقة اليورو لا تتمتع بنظام ضريبي موحد، كما أن أسواق العمل بها تعاني من ضغوط شديدة أدت إلى سباق نحو القاع في الأجور في كل دول الاتحاد الأوروبي، ولا تعدو مؤسسات الاتحاد عن كونها مجرد ترتيبات فنية لمساندة قيمة اليورو في أسواق الصرف العالمية ولحماية مصالح الرأسمالية المالية الأوروبية ولضمان إنقاذها في أثناء الأزمات، وهذا ما حدث بالفعل من خلال حزمات الإنقاذ المتتالية للبنوك الكبيرة بينما يزداد موقف سوق العمل سوءاً مقارنة برأس المال.

"يؤجج السياسة والإعلام النيوليبرالي النزعة في إلقاء اللوم على شعوب الخاسرين بحجة أن أهل جنوب أوروبا كسالى ولا يؤدون ما عليهم من ضرائب، كل ذلك أدى إلى تقويض فاعلية النظام الديمقراطي مما اضطر شعوب هذه الدول إلى النزول للشارع اعتراضاً على السياسات النيوليبرالية!"

أدت السياسات الاقتصادية المنحازة لرأس المال الأوروبي الكبير إلي فقدان تنافسية دول المحيط وتعرضها لفقاعات مالية من كل نوع -عقارات وقروض استهلاكية للأفراد وبنوك-، مع اتساع مستمر للفجوة بين الدخل ومستويات المعيشة وإضعاف للطاقت الإنتاجية، وتحولت أزمة بنوك هذه الدول- بسبب تدني أصولها بعد أزمة الرهن العقاري الأمريكي- إلي أزمة ديون سيادية نتيجة حزمات الإنقاذ للبنوك التي تحملت الخزائن العامة عبء تدبيرها، والمثير للدهشة بعد ذلك قيام دول المركز بمطالبة دول المحيط -التي تضررت نتيجة النهج الاقتصادي للاتحاد الأوروبي- بتطبيق النموذج التقليدي لصندوق النقد بهدف تقليص عجز الموازنة العامة للدولة والمتمثل في (ثلاثية التقشف والتحرير الاقتصادي والخصخصة)، وكما يؤجج السياسة والإعلام النيوليبرالي النزعة في إلقاء اللوم على شعوب الخاسرين بحجة أن أهل جنوب أوروبا كسالى ولا يؤدون ما عليهم من ضرائب، كل ذلك أدى إلى تقويض فاعلية النظام الديمقراطي مما اضطر شعوب هذه الدول إلى النزول للشارع اعتراضاً علي السياسات النيوليبرالية.

وقد تراكمت ديون دول المحيط -محلية وخارجية وعامة وخاصة- نتيجة نهج الهيمنة المالية علي هيكل الاقتصاد الكلي وهو ما سبق التنويه إليه من نمو سريع للقطاع المالي على حساب قطاع الإنتاج -وقد شاهدت مصر نفس الظاهرة في العشر سنوات ما قبل ثورة يناير، والتي يعاني الاقتصاد المصري اليوم من تداعياتها- فارتفع الدين الكلي لإسبانيا إلى ٥٠٢% من الناتج

الإجمالي، و ٤٦٤% للبرتغال، و ٢٩٦ لليونان، وقرابة نصف هذه الديون مستحقة لألمانيا وفرنسا، مما يفسر إصرار الدولتين على إيجاد حلول لتلك الديون حتى لا تنتقل الأزمة إلى بنوكها ومؤسساتها المالية في حالة عجز دول المحيط عن السداد.

والحلول النيوليبرالية المقترحة تنقل عبء الديون إلى القوى العاملة في أوروبا عامة علي هيئة انخفاض للأجور وللمزايا وللمعاشات وتسريح للعمالة وارتفاع لنسب البطالة وتراجع لدور دولة الرفاهة الاجتماعية، وذلك كله لخدمة مصالح البنوك والأعمال الكبيرة، ولن تجدي سياسات التقشف والتحرير المالي والخصخصة في التعامل مع جوهر المشكلات التي تعاني منها منطقة اليورو، فتخفيض الأجور والإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى نتائج سريعة مؤقتة ولكنه بالقطع ليس استراتيجية طويلة المدى لتحقيق تنافسية دول المحيط، حيث الأجور بها منخفضة في الأصل عن مثيلاتها في ألمانيا وفرنسا، وبالتالي لا يوجد أي دليل علي كون هذه السياسات ستؤدي إلى زيادة في الإنتاجية تتطلب على النقيض استثمارات جديدة وتكنولوجيا وأنشطة حديثة ونمط للنمو لا يعتمد على الاستهلاك والاستدانة.

الواضح أن أوروبا عند منعطف خطير وهي في حاجة إلى تغيير جذري يخرجها من البلادة الفكرية للنيوليبرالية وإلى مسار اقتصادي آخر يحقق التوازن بين مصالح رأس المال والقوى العاملة.

"ظاهرة فشل نموذج الرأسمالية المتوحشة"*

* يقول المفكر الاقتصادي د. شريف دلاور في معرض كلامه عن الاقتصاد العالمي والحروب التجارية يوم ٦ أكتوبر ٢٠١٨م في ملتقى الاسكندرية الاقتصادي والإداري - أي قبل الأحداث بشهرين تقريباً :-

ظاهرة فشل النموذج -الرأسمالية المتوحشة- الذي ساد خلال الثلاثين عام الأخيرة التي هيمنت خلالها الشركات الدولية الكبرى على مفاصل الاقتصاد العالمي وبعض المصالح الكبرى، خلالها لاحظنا تدهور مستوى المعيشة للطبقات الوسطى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفقد العاملون وظائفهم نتيجة انتقال الشركات من مكان لآخر حيثما وجدت العمالة أرخص، وليست المشكلة فقط في الدول الكبرى - الدول الصناعية الكبرى- الذي تدهور مستوى المعيشة بها بشكل كبير، ونشاهد ذلك على هيئة احتجاجات مستمرة في أوروبا - فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال- ودول المحيط تختلف عن دول المحور أيضاً بالنسبة للاتحاد الأوربي، هذه الشعوب الآن تنن؛ عائلات في فرنسا أغلقت منازلها في الشتاء الماضي بسبب عدم التدفئة وعدم قدرتهم على دفع ثمن الكهرباء -مائتان ألف منزل أي ما يعادل مليون شخص تقريباً هؤلاء من الطبقة الوسطى!

"معاناة الطبقات الوسطى في العالم الغربي"*

* يقول المفكر الاقتصادي د. شريف دلاور خلال حوار ه مع الإعلامي مصطفى بكري في برنامج " حقائق وأسرار " المذاع على قناة "صدى البلد" يوم ٧ ديسمبر ٢٠١٧م:

الطبقات الوسطى في العالم الغربي الآن تعاني أشد المعاناة، وسيطرة الرأسمالية الطليقة - النيوليبرالية- والفكر المالي البحت على حساب الرأسمالية الإنتاجية الجيدة، والفروق الطبقيّة الكبيرة التي نشأت في أوروبا وفي الغرب بصفة عامة في العشرين أو الخمسة وعشرين سنة الماضية، نتيجة فكر ريجان وفكر تاتشر كل هذا أوجد اليوم معاناة وأصبحت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة في أوروبا اليوم -يومياً تجد مظاهرات هناك-، والمجتمع المدني العالمي يعلم، ويساند في هذا علماء كثير جداً يتحدثون بمثل ما نتحدث به، علماء لهم نوبل، وعلماء لهم دور في العالم.

في اعتقادي؛ علينا أن نسلك طرق غير تقليدية بأن نضع أيدينا مع المجتمع المدني العالمي الذي ينشد المساواة والعدل، وينشد نظام اقتصادي عالمي جديد غير النظام الحالي، والعالم اليوم مستعد لهذا؛ علينا أن نقود في هذا المجال ونكون مع دول أخرى نامية مثلما حدث في باندونج ١٩٥٤/١٩٥٥، نقوم بعقد باندونج آخر بمفهوم آخر.